جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

# اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى دراسة نحوية

الدكتور

## علي رمضان البيومي

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
بكلية دار العلوم/ جامعة الفيوم/ جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الخامس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

# اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى دراسة نحوية

**علي رمضان البيومي**

**قسم النحو والصرف والعروض ـ بكلية دار العلوم/ جامعة الفيوم/ جمهورية مصر العربية**

**البريد الإلكتروني** : arb00@fayoum.edu.eg

## الملخص :

إن مادة هذا البحث تدور حول هذا السؤال: هل يمكن أن يتحد الفاعل والمفعول في المعنى، كأن تقول مثلا: زيدٌ ضربَه، وأنت تعني أنه ضربَ زيدا أي: ضربَ نفسه، أو: ضربَهُ زيدٌ، وأنت تعني أن الضمير لزيد أيضا، أي: ضرَبَ زيدٌ زيدا، أي: ضَرَبَ نفسَه؟

إنّ النّحاة قد رفضوا هذه المسألة، ولم يجيزوها إلا في باب ظنّ، وفي لفظَتَيْ فَقَد وعَدِمَ، فتقول: زيدٌ ظنَّه قائمًا وزيدٌ فقدَه وعدمَه. ولا تقول: ضربْتُني، ولا ضربْتَكَ، وإنما تأتي العرب هنا بالنفس، فتقول: ضربْتُ نفسي، وضربْتَ نفسَك. فقد تقررت القاعدة بذلك.

ولمّا وردت عدة شواهد تخالف القاعدة التي تقررت عند النحاة، قَصَدَ البحثُ من هذا الموضوع أن يجعلَ هذه القاعدة أكثر انضباطا واستقامة مع هذه الشواهد المخالفة، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي.

**الكلمات المفتاحية** : الفاعل، المفعول، اتحاد المعنى .

# The union of subject and object in meaning is a grammatical study

**Ali Ramadan Al-Bayoumi**
Department of Grammar, Morphology and Presentation - Faculty of Dar Al Uloom / Fayoum University / Arab Republic of Egypt
**Email:** arb00@fayoum.edu.eg

## Abstract

**The material of this study revolves around this question: Can the subject and the object combine in the meaning, such as saying, for example: Zaid hit him, and you mean that he hit Zaid, meaning: he hit himself, or: Zaid hit him, and you mean that the pronoun of Zaid also, that is: he hit Zaid Zaida, meaning: He hit himself?**

**The grammarians have rejected this issue, and they have not permitted it except in terms of speculation, and in the terms lost and absent, so she says: Zaid thinks he is standing and Zaid has lost him and not. And do not say: I hit me, nor you, but the Arabs come here with the soul, and say: I hit myself, and you hit your soul. Al Qaeda decided to do so.**

**And when there were several evidences that contradict the rule established by the grammarians, the research of this topic intended to make this rule more disciplined and upright with these contradictory evidences, relying on the descriptive and analytical approach.**

**Keywords : subject, object, union of meaning .**

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإنّ اللغة العربية قد راعت في نظمها وصياغة تراكيبها الانسجام بين مفرداتها والابتعاد عن التنافر والتكرار، فلا تعدم أن تجد تراكيبها منتظمة النسج ومتسقة اللفظ وحسنة الرصف ومتآلفة المعاني، فقد تقررت قواعد النحو وأصول النظام اللغوي بناء على ما تكلمت به العرب واستقرأه النحاة واللغويون، بناء على الأغلب الأعم في كلامهم، فإذا تقررت القاعدة وخرج شاهد عنها أوّله النحاة أو وصفوه بالشذوذ، لتستقر القاعدة ويطرد الباب كله، لكن إذا كثرت الشواهد التي خرجت عن القاعدة فينبغي إعادة النظر في القاعدة وليس إعمال التأويل والتقدير، فما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، والقاعدة التي قررها النحاة واستقرءوها تدور حول هذا السؤال: هل يمكن أن يتحد الفاعل والمفعول في المعنى، كأن تقول مثلا: زيدٌ ضربَه، وأنت تعني أنه ضربَ زيدا أي: ضربَ نفسه، أو: ضربَهُ زيدٌ، وأنت تعني أن الضمير لزيد أيضا، أي: ضرَبَ زيدٌ زيدا، أي: ضَرَبَ نفسَه، أو: ضربْتَك وضربْتُني، أي: ضربْتَ نفسَكَ وضربتُ نفسي؟

الحقُّ أنّ النّحاة قد رفضوا هذه المسألة، معبرين عن هذا الرفض بقولهم مرة:"إنَّه لا يتعدَّى فعلُ المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصلِ إلا في باب ظنّ، وفي لفظَتَيْ فَقَد وعَدِمَ"(١) وبقولهم مرة أخرى:"إنّ الفعل لا يُعدَّى

(١) الدر المصون٧/٥٨٦، وانظره أيضا: ٧/٢٤٣، والبرهان في علوم القرآن٤/٢٣٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إلى الضمير المتصل، وقد رفع الضمير المتصل وليس من باب ظن ولا فقدَ ولا عدِمَ وهما لمدلول واحد"[١].

يقول ابنُ يعيش:"اعلمْ أنّ الأفعال المؤثرة إذا أوقعَها الفاعل بنفسه، لم يجز أنْ يتعدى فعلُ ضميره المتصل إلى ضميره المتصل، فلا يقال: ضربْتُني، ويكون الضميران للمتكلم، ولا ضربْتَكَ، ويكون الضميران للمخاطب، ولا نحو ذلك، فإذا أرادوا شيئا من ذلك، قالوا: ضربتُ نفسي، وأكرمتُ نفسي ونحو ذلك"[٢]، أي:"تأتي في مثل هذا بالنفس"[٣].

فإذا أرادت العرب أن تعبرَ عن ذلك ذكرت كلمة (النفس) بدلا من ذكر الضمير، فقالت: ضربَ زيدٌ نفسَه، وضربْتَ نفسَكَ، فيؤتى في هذا بالنفس؛ ولذلك قال النحاة:"فلو كانَ مكانَ الضمير اسمٌ ظاهرٌ كالنفس نحو: زيدٌ يضربُ نفسَه أو ضميرا منفصلا نحو زيدٌ ما ضربَ إلا إياه وما ضربَ زيدٌ إلا إياه جازَ"[٤]، ويجوز زيدٌ ظنَّه قائمًا وزيدٌ فقدَه وعدمَه، يقول سيبويه:"ولا يجوز أن تقول: ضربتُني ولا ضربتُ إياى؛ لا يجوز واحد منهما لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـ ضربتُ نفسى وإياى ضربتُ"[٥]، ثم يقول أيضا:"ولا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضربْكَ ولا اقتلْكَ ولا ضربتَكَ؛ لما كان

---

(١) روح المعاني١٦/٨٣، وانظره أيضا: ١٤/١٦٨

(٢) شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ٤/٣٣٣

(٣) ارتشاف، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ص٢١٢٣

(٤) روح المعاني١٤/١٦٨

(٥) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت:١٧٠هـ)، تقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٢/٣٦٦

المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك لأنهم استغنوا بقولهم: اقتلْ نفسَكَ وأهلكتَ نفسَك عن الكاف هاهنا وعن إياك... ولا يجوز له أن يقول: أهلكتُني ولا أُهلكني؛ لأنه جعل نفسه مفعولة فقبح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: أَنْفَعُ نفسي عن نى وعن إياي... ولا يجوز لك أن تقول: ضربَه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسَه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم: ظَلَمَ نفسَه وأَهلكَ نفسَه"[١]، فلما قَبُحَ عندهم اتحاد الفاعل والمفعول في الضميرين وهما لشيء واحد، وكرهوا اجتماعهما كان الاستغناء عن الثاني بالنفس.

ليس هذا فحسب، بل أضافوا إلى الضمير المنصوب الضميرَ المجرورَ بالحرف أيضا لأنه في حكم المنصوب من حيث التعدي، فكلاهما قد تعدى إليه الفعل، فقالوا: يستوي في ذلك المنع أن يتعدى الفعل بنفسه أو بحرف الجر، فالضمير:"المجرور عندهم كالضمير المنصوب، فلا يقال: نظرتَ إليك، وزيدٌ نظرَ إليه، على معنى نظرتَ إلى نفسِك ونظرَ إلى نفسه"[٢]، أو زيدٌ مرَّ به، أي: مرَّ بنفسه، فبينوا أنه قد "تقرَّر في علم العربية أنه لا يتعدَّى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى الضميرِ المتصلِ المنصوب لفظًا أو محلًا في غير باب ظنَّ وفقدَ وعدمَ"[٣] ليدخل فيه ما يتعدى بنفسه وما يتعدى بالحرف، فـ"حكمُ المجرورِ بالحرفِ حكمُ المنصوبِ"[٤].

---

(١) الكتاب٢/٣٦٦، ٢٦٧، وانظر أيضا: شرح الكافية الشافية٢/٥٦٥

(٢) روح المعاني١٦/٨٣، يقول الزركشي:"والضمير المجرور عندهم بالحرف كالمنصوب المستقل"البرهان٤/٢٣٤

(٣) الدر المصون٥/٢٨٣

(٤) الدر المصون٧/٥٨٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحق أنّ النحاة منعوا أيضا تعدي فعل الفاعل الظاهر إلى الظاهر وهما متحدان معنى، يقول أبو حيان:"فلم يجيزوا: ضربْتُني، ولا: ضرَبَ زيدٌ زيدا"(١)يعني: نفسَه.

فالممنوع عندهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متحدين معنى، أو كون الفاعل اسما ظاهرا والمفعول مضمرا متحدين معنى أيضا، أو كون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين متحدين معنى؛ وذلك لئلا يكون الفاعل مفعولا في وقت واحد أو لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد، أو لئلا يقع المتلقي في اللبس، فإذا دخلتِ النفس جاز وانتفى اللبس.

ولمّا وردت عدة شواهد تخالف القاعدة التي تقررت عند النحاة، قَصَدَ البحثُ من هذا الموضوع أن يجعلَ هذه القاعدة أكثر انضباطا واستقامة مع هذه الشواهد المخالفة، وقد مالَ النحاة في هذه الشواهد إلى التأويل والتقدير والتكلف والتضعيف أحيانا وبعضها للأسف شواهد قرآنية، فكان يجب أن تنضبط القاعدة بعيدا عن كثرة التأويل والتقدير لتشمل جميع الشواهد، فكان هذا البحث.

ولم يسبق هذا البحث بدراسة جمعت أبعاده وشواهده ومذاهب النحاة فيه وأبدت رأيها بوضوح كهذه الدراسة، وكان أهم من عرض لهذه الفكرة وقرر قاعدتها سيبويه في "الكتاب"، وابن يعيش في "شرح المفصل"، وأبوحيان في "ارتشاف الضرب".

---

(١) التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، ١١٢/٦

وقد اعتمد البحثُ في سبيل معالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، موزعًا على مقدمة وأربعة محاور، على النحو الآتي:

**المحور الأول**: **اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى في لغة العرب**

**المحور الثاني**: **مذاهب النحاة**

**المحور الثالث**: **أمثلة وشواهد خالفت القاعدة**

**المحور الرابع**: **رأي وتعقيب وخاتمة**

هذا، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

## المحور الأول

## اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى في لغة العرب

لا يكون الفاعل مفعولا في وقت واحد وهما مضمران كضربتُني، أو ظاهران كضربَ زيدٌ زيدا، أو الأول منهما ظاهر والثاني مضمر متصل كضربَه زيدٌ، فالصورة الثانية والثالثة لم تردا مطلقا عن العرب، وإنما وقع التفصيل في الصورة الأولى، فمنعها النحاة؛ لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد، ولئلا يقع الشيء على ضميره، قال النحاة هذه الصورة لم ترد، أو قلَّ أن يوجد فاعل ومفعول لشيء واحد في غير أفعال الظن(١)، فكرهت العرب المجيء على هذه الصورة لذلك، فإذا أرادت وقوع الشيء على نفسه ذكرتْ النفس، فقالتْ: ضربَ زيدٌ نفسَهُ، وعلة هذه الكراهية -كما ذكر ابن الحاجب-: أن يسبق إلى الوهم أن الضميرين مختلفان قياسا على الأكثر في كلامهم، فيقع اللبسُ، فعدلوا إلى لفظ النفس إيذانا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في المضمر"(٢)، يقول

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م، ٦٥/٢

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل٦٥/٢، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت:٤٤٩هـ)، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، د ـ ت، ص١٠١٥، يقول الصبان جامعا أكثر تعليلات النحاة لاختصاص أفعال الظن بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى:"وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو:"قالت رب إني ظلمت نفسي"{النمل:٤٤}، وقيل: لئلا يكون الفاعل مفعولا، وقيل: لئلا يجتمع ضميران، أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد، وقيل: لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول، فلو قالوا: ضربتُني مثلاً لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير، ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك"حاشية الصبان٣٦/٢

السيرافي :"وبعض النحويين ذكر أنّه مما يمنع تعدي الفعل إلى فاعله دخولُ اللبسِ الكلامَ؛ لأنه إذا قال: ضربتُني وضربْتَكَ، فأوقعتَ فعلَكَ على نفسكَ، وفعلَ من تخاطبه على نفسِه، لزمكَ في الغائب أن تقولَ: ضَرَبَه، فتوقع فعلَ الغائب على نفسه بالكناية، فلا يُعلم لمن الهاء؟ للذي خبَّرتَ عنه بالفعل أم لآخر؟ فيدخلُ الكلامَ اللبسُ، فإذا قلت: ضَرَبَ نفسَه، بانَ لك؛ لأنك لم تَعن نفسَ غيره، فلهذا ما أُدخلتِ النفسُ، ولم يقعْ موقعَها المكنيّ"[(١)]، يقول الزمخشري عند حديثه عن خصائص أفعال القلوب :"منها- أي من خصائص هذه الأفعال- أنّك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: علمتُني منطلقًا، ووجدتَك فعلتَ كذا، ورآه عظيمًا. وقد أجرت العرب عَدِمْت وفَقَدت مجراها فقالوا: عدمْتُني وفقدتُني. وقال جران العود: {الطويل}

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْن عَدِمْتُني ... وعَمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ[(٢)]

ولا يجوز ذلك في غيرهما فلا تقول: شتمتُني ولا ضربتَك، ولكن شتمْتُ نفسي وضرَبْتَ نفسَك"[(٣)]، قالوا: لأن أفعال الضرب وغيرها أفعال مؤثرة

---

(١) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، ١٣٠/٣، وانظر أيضا: التذييل والتكميل١١٢/٦

(٢) الضَّرتين: المرأتان، والمعنى أنه كان عنده متسع لئلا يتزوج امرأتين لاقى منهما العذاب والويلات. والبيت في ديوانه، ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ ـ١٩٣١م، ص٤

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٤٨، لكن ابن مالك جعل إلحاق (عدم) و(فقد) بأفعال الظن من باب الشذوذ، قال:"وشذ هذا الاستعمال في (عدم) و(فقد)"شرح الكافية الشافية٥٦٤/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ونافذة، وأفعال الظن غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك، وقد علل النحاة ذلك المنع بقولهم: "وإنما امتنع ذلك؛ لأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم،... فإذا اتحد الضميران فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه، وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية، وهذا معنى قولنا: لأنه لابد من مغايرة ما، ألا ترى أنه يجوز: ما ضربَني إلا أنا، لأن الضميرين قد اختلفا من جهة أن أحدهما متصل والآخر منفصل، فلم يتحدا من كل جهة"(١)، لأجل هذا قال السيوطي:"فإن كان أحدُ الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو: ما ضربتَ إلا إياك"(٢)، فلما أرادوا المخالفة – كما يقول الزجاج –"استغنوا عن: ضربتُني بـ ضربتُ نفسي؛ لأن النفسَ كغيره، ألا ترى أن الإنسان قد يخاطب نفسه، فيقول: يا نفسُ لا تفعلي، كما يخاطب الأجنبي، فكان قوله: ضربتُ نفسي بمنزلة ضربْتُ غلامي"(٣)

---

(١) شرح المفصل٣٣٣/٤، يقول أبو حيان:"وإذا كان الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول امتنع ذلك في باب ظن، فلا يجوز: زيدا ظنَّ قائما، وفي غير باب ظن، لا تقول: زيدا ضربَ، فإن كان منفصلا جاز في باب ظن وفي غيره، نحو: ما ظنّ زيدا قائما إلا هو، وما ظنَّ قائما إلا إياه، وما ضربَ زيدا إلا هو، وما ضربَ زيدٌ إلا إياه"ارتشاف الضرب، ص٢١٢٣، وانظر أيضا: التذييل والتكميل١١٥/٦، وهمع الهوامع، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ٢٤١/٢، وحاشية الصبان٣٦/٢

(٢) همع الهوامع٢٤١/٢، يقول الخضري:"فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إياي"حاشية الخضري٣٠١/١، وانظر أيضا: شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ٥٦٥/٢، وحاشية الصبان٣٦/٢، ويعلل البغدادي لإجازة التعدي إلى الضمير المنفصل بأن"الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من المتصل"خزانة الأدب٢٨١/٥

(٣) شرح المفصل٣٣٣/٤، وانظر أيضا: معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م،٥٢/٤

"وأما أفعال القلب التي هي (ظننتُ) وأخواتها فإنه يجوز ذلك فيها، ويحسن، فيتعدى ضمير الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأول دون الثاني، فتقول: ظننتُني عالما، وحسبتَكَ غنيا"(١)، يقول سيبويه:"ولكنّه قد يجوز ما قبح هاهنا في حسبتُ وظننتُ وخلتُ وأرى وزعمتُ ورأيتُ إذا لم تعن رؤية العين ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة وجميع حروف الشك، وذلك قولك: حسبتُني وأرانى ووجدتُني فعلتُ كذا وكذا، ورأيتُني لا يستقيم لى هذا، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب. ومما يثبت علامة المضمرين المنصوبين هاهنا أنه لا يحسن إدخال النفس هاهنا لو قلتَ: يظنُّ نفسَه فاعلةً، وأظنُّ نفسى فاعلةً، على حد: يظنُّه وأظنُّني ليجزئَ هذا من ذا لم يجزئْ، كما أجزأ: أهلكتَ نفسَكَ عن أهلكتَكَ، فاستُغْنِى به عنه"(٢).

وقد بين الفراء طريقة العرب في تعدي فعل المضمر إلى ضميره في الأفعال العربية فقال:"والعرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُنِيَ فيه عن الاسم، قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة، فيقال للرجل: قتلتَ نفسَك، وأحسنت إلى نفسِكَ، ولا يقولون: قتلتَكَ، ولا أحسنتَ إليك، كذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ {البقرة:٥٤}، في كثير من القرآن، كقوله:﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾{هود:١٠١}، فإذا كان الفعل ناقصا مثل حسبتُ وظننتُ قالوا: أظنُّني خارجا، وأحسبُني خارجا، ومتى تراك خارجا؟ ولم يقولوا: متى ترى نفسَكَ؟، ولا متى تظنُّ نفسَكَ؟، وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يُلغى وبين الفعل الذي لا

(١) شرح المفصل٤/٣٣٣، وانظر أيضا: شرح الكافية الشافية٢/٢٦٣، ٢٦٤
(٢) الكتاب٢/٣٦٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يجوز إلغاؤه، ألا ترى أنك تقول: أنا – أظنُّ – خارجٌ، فتبطل (أظن)"[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ {العلق:٦ – ٧}[٢]، أي: أن رأه مستغنيا، ولم يقل: أن رأى نفسَه، يقول ابن عاشور: "وألحقتْ (رأى) البصرية بـــ (رأى) القلبية عند كثير من النحاة كما في قول قطري بن الفجاءة: {الكامل}

فلقد أراني للرِّمَاح دَرِيئةً  من عن يميني مرة وأمامي"[٣]

---

(١) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧)، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٣٣٣/١، ٣٣٤، يقول ابن عاشور:"قال الفراء: والعرب تطرح النفس من هذا الجنس – أي جنس أفعال الظن والحسبان– تقول: رأيتُني وحسبتُني، ومتى تَراك خارجا، ومتى تظُنك خارجا؟"التحرير والتنوير ٤٤٥/٣٠، ويقول الخضري:"ولا توضع النفس مكانه –أي مكان مفعول الظن– عند الجمهور، فلا يقال: ظننت نفسي عالمة، وجوّزه ابن كيسان"حاشية الخضري ٣٠١/١، وانظر أيضا: التذييل والتكميل١١٢/٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٣٦/٢

(٢) (رأى) هنا علمية من أفعال القلوب، ولذلك ساغ اتحاد ضميري الفاعل والمفعول معنى ومعها، كقولك: علمتُني، يقول ابن عاشور:"وضمير (رآه) المستتر المرفوع على الفاعلية وضميرُه البارز المنصوب على المفعولية كلاهما عائد إلى الإنسان، أي: أن رأى نفسه استغنى. ولا يجتمع ضميران متحدا المعنى: أحدهما فاعل، والآخر مفعول في كلام العرب، إلا إذا كان العامل من باب ظن وأخواتها كما في هذه الآية"التحرير والتنوير ٤٤٥/٣٠

(٣) التحرير والتنوير ٤٤٥/٣٠، وانظر أيضا: ارتشاف الضرب ص٢١٢٢، الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى، وهى أيضا كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد، ويقول الآلوسي:"وذهب جماعة إلى أن (رأى) البصرية قد تعطى حكم القلبية في ذلك"روح المعاني ١٨٢/٣٠، وانظر: أيضا: الدر المصون٥٧/١١ ومثل بعضُهم للبصرية بآية العلق وقول قطري بن الفجاءة السابقين. ويقول السيوطي:"ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك (رأى) البصرية والحُلمية بكثرة"همع الهوامع٢٤١/٢، وانظر أيضا: شرح الكافية الشافية٥٦٤/٢، والتذييل والتكميل١١٢/٦، وحاشية الصبان٣/٢، وحاشية الخضري٣٠١/١، ومثلوا للحلمية بقوله تعالى: "﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ {يوسف:٣٦}، يقول ابن مالك عن إشراك (رأى) البصرية والحُلمية لأفعال الظن:"وهو كثير في الشعر الفصيح"شرح الكافية الشافية٥٦٤/٢

وقد اختلفت تعليلات النحاة في إجازة اتحاد الفاعل والمفعول معنى في أفعال الظن والحسبان، ومنعه في بقية أفعال اللغة، فعلل سيبويه بقوله:"وإنّما افترقت حسبتُ وأخواتها والأفعال الأُخر؛ لأنّ حسبتُ وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبنىٍّ عليه لتجعل الحديثَ شكّا أو علما، ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأُخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنيةٌ عليها، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنىٍّ على المبتدأ، فلما صارت حسبتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلتْ بمنزلة (إنّ) وأخواتها إذا قلت: إنّني ولعلَّني ولكنّني وليتَني؛ لأنّ (إنَّ) وأخواتها لا يُقتصرُ فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنّما دخلتْ على مبتدأ ومبنىٍّ على مبتدأ"(١)

وعلل ابن يعيش أيضا للجواز مع أفعال الظن وللمنع في غيرها بقوله: "وذلك لأنّ تأثير هذه الأفعال –يعني أفعال الظن – إنما هو في المفعول الثاني، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفا عنده، فصار ذكره كاللغو؟ فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدي في الحقيقة إلى الثاني"(٢)، بل

(١) الكتاب٢/٣٦٨، يقول سيبويه:"وإذا أردت بـ(رأيتُ) رؤية العين لم يجز: رأيتُني لأنها حينئذ بمنزلة ضربتُ، وإذا أردتَ التي بمنزلة علمتُ صارت بمنزلة (إنَّ) وأخواتها لأنهن لسن بأفعال وإنما يجئنَ لمعنى، وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك، ولم يرد فعلا سلف منه إلى إنسان يبتدئه"الكتاب٢/٣٦٨

(٢) شرح المفصل٤/٣٣٣، وانظر أيضا: التذييل والتكميل٦/١١٢، فباب ظن تعتمد في الإخبار فيه والفائدة على المفعول الثاني والأول كاللغو، بخلاف باب ضربتُ التي يعتمد عليها في الإخبار. يقول السيرافي:"لأن المقصود بهذه الأفعال المفعول الثاني وليس للأول في الفعل نصيبٌ، لأنك إذا قلت: حسبتُ زيدا منطلقا، فالمحسبة لم تقع على زيد، وإنما وقعت على الانطلاق، وكان الضمير المتصل أخفَّ في اللفظ من المنفصل ومن النفس، فاستعملوا الأخفَّ فيه"شرح كتاب سيبويه٣/١٣٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إن أفعال القلوب – كما يقول ابن الحاجب –:"كثيرا ما يقع فاعلُها ومفعولُها لشيء واحد، بل هو الأكثر؛ لأنّ علمَ الإنسان وظنَّه بأمور نفسِه أكثرُ وقوعا من غيره"(١)، يوضح ذلك الخضري في حاشيته بقوله:"أفعال القلوب، إنّ مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا المنصوب بها، فلا ضرر في اتحاده في الفاعل"(٢)، يعني"أن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين"(٣)، معنى ذلك"أنك إذا قلتَ: ضربتُ زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث، بخلاف أفعال هذا الباب فإنّ متعلقها الأحداث كقيام زيد في قولك: علمتُ زيدا قائما"(٤)، هذا الفرق هو ما حكاه ابن ولاد عن المبرد؛"حكى محمد بن الوليد عن أبي العباس الفرق بين باب ظن وضرب، أنّ باب ظن الفاعلُ فيه بمنزلة المفعول؛ لأنك إنما رأيتَ شيئا فأظنَّكَ، فكأنك لم تجعل الفاعل مفعولا في حال"(٥)، فلذلك أجازوا الاتحاد في ظن ولم يجيزوه في ضرَبَ؛ فلا نقول:"ضربْتُني؛ لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد، أحدهما رفع، والآخر نصب، وهما

(١) الإيضاح في شرح المفصل٢/٦٥

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت:١٢٨٨هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، ١٠٣/١

(٣) شرح الأشموني، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت:٩١٨هـ)، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (مطبوع مع حاشية الصبان على الأشموني) ٣٦/٢، ٣٧

(٤) حاشية الصبان٣٦/٢، ٣٧، وانظر أيضا: حاشية الخضري٣٠١/١

(٥) التذييل والتكميل١١٢/٦

لشيء واحد، فصار الفاعل كالمفعول"[١]، فأدخلوا النفس ليتغير اللفظان، وبالتالي "الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته"[٢].

ويضيف أبو العلاء المعري علة ثانية لجواز اتحاد الفاعل والمفعول في أفعال الظن دون غيرها، فيقول:"كأنهم لما كان الفعل يتعدى لمفعولين اتسعوا في أحدهما لقوة تعديه"[٣]، والأول أوضح.

وإنّما أجرت العرب (عدم) و(فقد) مجرى أفعال الظن لثلاثة أسباب، إما لأن معناهما يؤول في التحصيل إلى معناها، ألا ترى أن معنى عدمتُ الشيءَ، علمتُه غيرَ موجود؛ وإذ كانا في معنى العلم أجريا مجراها[٤]، وإما أن تحمله على الاستعارة والمجاز، ألا ترى أن قولك: عدمتُني، أصلُه: عدِمَني غيري فاستعير إلى المتكلم مجازا[٥]، وإما لأن (عدمْتُ) و(فقدْتُ) ضد (وجدْتُ) و(وجدتُ) من أفعال الظن، فحملوا (عدمتُ) و(فقدتُ) على ضدهما،

---

(١) التذييل والتكميل٦/١١٢

(٢) شرح كتاب سيبويه٣/١٢٩

(٣) اللامع العزيزي ص١٠١٥

(٤) انظر: شرح المفصل٤/٣٣٤

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه٣/١٣٠، وشرح المفصل٤/٣٣٤، وانظر أيضا: همع الهوامع٢/٢٤١، يقول السيرافي: "وإنما جاز ذلك لأنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته، لأن الفاعل لابد أن يكون موجودا، وإذا عدم نفسه صار عادما معدوما، وذلك محال، وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى لغيره، لأنه يدعو على نفسه بأن يُعدم، فكأنه قال: عدمني غيري "شرح كتاب سيبويه٣/١٣٠، ويوضح ذلك أبو حيان فيقول: "وهذا على سبيل التمثيل، ولو كان على سبيل الحقيقة لكانت فاسدة؛ لأنك إذا قلتَ: عدمتُ زيدا، فالذي تعدمه شيءٌ لا يكون بحضرتك، ولا يجوز إلا أن يكون غيرَك؛ لأنك لا تكون فاقدا وأنت المفقودُ، ولا واجدا وأنت الموجود، فصار معنى فقدتُني فقدني غيري، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضربتُني "التذييل والتكميل٦/١١٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولا يبعد أن يحمل الشيءُ على ضده[١] كما يقول ابن الحاجب، وجعله أبو العلاء المعري شاذا[٢] في غير باب الظن والحسبان.

ولما قرر النحاة هذه الضوابط والأحكام حكموا على قول النَّمر بن تولب: {البسيط}

قد بِتُّ أحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي صوتُ السباع به يضبَحْن والْهامِ[٣]

بالشذوذ[٤]، وجعله الفراء من ضرورات الشعر[٥]، وجعله ابن عاشور مرة من النادر[٦]، ومرة من القلة[٧]، فقد كان على الشاعر أن يقول: قد بِتُ أَحْرُسُ نفسي، لأن الفعل (أحرس) ليس من أفعال الظن؛ فـ"لا يجتمع ضميران متحدا المعنى: أحدهما فاعل، والآخر مفعول في كلام العرب، إلا إذا كان العامل من باب ظن وأخواتها"[٨].

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل٤/٦٥، ٦٦

(٢) انظر: اللامع العزيزي ص١٠١٥

(٣) ديوان النمر بن تولب، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٢٨، وفيه:

قد بتُّ أحْرُسُه وحْدي ويَمْنَعُني صوتُ السباعِ به يضبحْنَ والهامِ

ولا شاهد فيه حينئذ

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ص٢١٢٣، والتذييل والتكميل٦/١١٥، وهمع الهوامع٢/٢٤١

(٥) انظر: معاني القرآن١/٣٣٤

(٦) انظر: التحرير والتنوير٣٠/٤٤٥

(٧) انظر: التحرير والتنوير١٤/٣٠٢

(٨) التحرير والتنوير٣٠/٤٤٥

## المحور الثاني: مذاهب النحاة

نسب بعضُ النحاة امتناع اتحاد الفاعل والمفعول معنى في غير ما استُثْني إلى البصريين، ونسبه بعضُهم إلى الجمهور.

يقول مكي :"ولا يجوز هذا عند البصريين"(١)، فلا يجوز: جعلتُ لي طعاما، وإنما يجوز: جعلت لنفسي طعاما. ويقول أبو حيان:"لا يجوز... عند سيبويه ولا أحدٍ من البصريين، بل تأتي في مثل هذا بالنَّفس"(٢) للمغايرة بين الفاعل والمفعول.

هذا ما نسبه بعض النحاة للبصريين، ولم أر – على حد علمي – أن الكوفيين جوزوا ذلك في غير الأفعال المستثناة، ويرجح البحث هنا أنّ بعض النحاة نسب القاعدة السابقة للبصريين وحدهم لما ذكروا أنّ الفراء قد أجاز ذلك في غير الأفعال المستثناة عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ {النحل: ٥٧}، فقال:"(ما) فى موضع رفع، ولو كانت نصبا على: ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون لكان ذلك صوابا، وإنّما اخترتُ الرفع لأن مثل ذا من الكلام يجعل مكان (لهم) لأنفسهم؛ أَلا ترى أنك تقول: قد جعلتَ لنفسك كذا وكذا، ولا تقول: قد جَعلتَ لك، وكلّ فعل أو خافض ذكَرته من مَكنّى عائد عليه مكنيّا فاجعل مخفوضه الثانى بالنفس فتقول: أنت لنفسك لا لغيرك، ثم تقول فى المنصوب: أنت قتلتَ نفسَك وفى المرفوع: أهلكتْكَ نفسُكَ ولا تقول: أهْلَكْتَكَ، وإنّما أراد بإدخال النفس تفرقة ما بين نفس المتكلّم وغيره، فإذا كان الفعل واقعا من مكنّى على مكنّى سواه لم

(١) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٦/٢

(٢) التذييل والتكميل١١١/٦، ١١٢، وانظر أيضا: روح المعاني١٦٧/١٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تُدخل النفس، تقول: غُلامُك أهلكَ مالَك ثم تكنى عن الغلام والمال فتقول: هو أهلكَه، ولا تقول: هو أهلكَ نفسَه وأنت تريد المالَ، وقد تقوله العرب في ظننت وأَخواتها مِن رأيتُ وعلمت وحسبتُ، فيقولون: أظنُّنى قائما، ووجدتُنى صالحا؛ لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم"[١] فاعتقدوا – والله أعلم – أن هذا الرأيَ لا يخصُّ الفراء وحده، بل يخصُّ الكوفيين كلَّهم، والذي يراه البحث هنا أن الفراء قد أجازه ولم يختره لعدم نطق العرب به، بل ضعفه من خلال كلامه اللاحق، بل قال في موضع آخر من كتابه المعاني: "وربما جاء في الشعر: ضربْتَكَ أو شبهه من التام"[٢]، فإن صحَّت إجازته له في القرآن الكريم فكيف يجعله من ضرورات الشعر في موضع آخر؟ ثم إنه في كل موضع يتعرض لهذه القاعدة في كتابه يدافع عن هذه القاعدة كما يفعل البصريون، فيعتقد البحث هنا أن الفراء يريد التخيل[٣] فقط في الآية السابقة، يقصد لو قيل– في غير القرآن–: ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون، لكان صوابا، لكنْ إن افترضنا جدلا أنه قد أجازه بلا تضعيف فليس رأيه رأيا للكوفيين كلّهم، والذي يراه البحث أنّ المنع هو رأي أكثر النحاة، بل هو رأي الجمهور – وفيه بعض التفصيل كما سيأتي – والدليل على ذلك قول السيوطي: "ولا يجوز ما ذُكر في سائر الأفعال، لا يقال: ضربْتُني ولا ضربتَكَ ولا: زيدٌ ضربَه بالاتفاق"[٤]، وقول الشيخ الخضري:"فلا يُقال: ضربْتُني اتفاقا"[٥]، فالقاعدة قد تقررت في العربية بالاتفاق إذن.

---

(١) معاني القرآن٢/١٠٥، ١٠٦
(٢) معاني القرآن١/٣٣٤
(٣) كما قال مكي:"فلو كان لفظ القرآن: ولأنفسهم ما يشتهون، جاز"مشكل إعراب القرآن٢/١٦
(٤) همع الهوامع٢/٢٤١
(٥) حاشية الخضري١/٣٠١، وانظر أيضا: حاشية الصبان٢/٣٦

## المحور الثالث: أمثلة وشواهد خالفتِ القاعدة

لقد تقرر في العربية أنه"لا يتعدَّى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى الضميرِ المتصلِ المنصوب لفظًا أو محلًا في غير باب ظنَّ وفقدَ وعدمَ"، بمعنى أنه"لا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل المرفوع بالفاعلية وكذا الظاهر إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وما ألحق به من فقدَ وعدِمَ".

وبالرغم من هذا فقد أتت عدة شواهد يمكن أن تنقض هذه القاعدة، أو تجعل لها تفريعا وتفصيلا آخر، بعيدا عن التأويلات والتقديرات المتعسفة – كما سيأتي – عند بعض النحاة. ولا عجب في هذا فقد كان في نفس أبي حيان شيء من هذه القاعدة، يقول السمين:"كان الشيخُ – يقصد أبا حيان – يَعْترض دائما على القاعدةِ المتقدمةِ بقوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ {مريم: ٢٥}، ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢}"[1]، ورغم كثرة الأمثلة والشواهد فقد اضطربت الأقوال وتعددت التأويلات والتخريجات، ومن هذه الشواهد:

- قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾ {البقرة: ٢٦٠}، ولم يقل: فصرهنَّ إلى نفسك، أي: أملهن إلى نفسك.

- وقوله: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ {الأعراف: ٢٢}، ولم يقل: يخصفان على نفسيهما.

- وقوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ﴾ {النحل: ٥٧}، ولم يقل: ولأنفسهم ما يشتهون.

---

(١) الدر المصون٧/٢٤٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- وقوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ {مريم: ٢٥}، ولم يقل: وهزي إلى نفسك.

- وقوله: ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ {القصص: ٣٢}، ولم يقل: واضمم إلى نفسك.

- وقوله: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ {الأحزاب: ٣٧}، ولم يقل: أمسك على نفسك.

- وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ {التحريم: ١٠}، قرئ: (تُغْنِيَا) بالتاء الفوقية[١]، ولم يقل: فلم تغْنيا عن نفسَيْهما.

- وقول بشر بن منقذ المعروف بالأعور الشنِّيِّ: {المتقارب}

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مقاديرُها[٢]

فلم يقل: هوِّن على نفسِك.

- وقول امرئ القيس: {الطويل}

دَعْ عنك نَهْبًا صِيحَ في حَجَراتِه ولكنْ حَديثًا ما حديثُ الرواحل[٣]

فلم يقل: دعْ عن نفسِك.

---

(١) انظر: البحر المحيط٨/٢٨٩

(٢) ديوان الأعور الشني (بشر بن منقذ)، تحقيق السيد ضياء الدين الحيدري، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ص٢٤

(٣) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د ـ ت، ص٩٤

ولم يتخذ أبو عبيدة[١] ولا الطبري[٢] ولا الثعلبي[٣] ولا ابنُ عطية[٤] ولا أبو حيان[٥] موقفا في آية البقرة: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ {البقرة: ٢٦٠}، واكتفوا بقولهم: إنْ كان (صُرْهُنّ) بمعنى (القطع) تعلق الجار والمجرور (إليك) بالفعل المتقدم (خذ)، أي: خذ أربعة من الطير إليك فقطعِّهنَّ، وإنْ كان (صُرْهُن) بمعنى (الضم والإمالة) تعلق الجار والمجرور بـ(صُرْهُنّ) نفسه، أي: أملهن إليك ثم قطعهن، وفي الوجهين قد تعدى فعل المضمر إلى ضميره المتصل، ولم يعلقوا على ذلك. وكذلك فعلَ كثير من المفسرين والموجهين[٦].

---

(١) انظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثني التيمي (ت:٢١٠هـ)، تحقيق ممد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي القاهرة، ٨٠/١

(٢) انظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٦٣٥/٤، ٦٣٦

(٣) انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحيار التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، ٢٥٦/٢

(٤) انظر: المحرر الوجيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ٣٥٤/١

(٥) انظر: البحر المحيط٣١٠/٢

(٦) انظر علي سبيل المثال: حجة القراءات، لأبي زرعة محمد بن عبد الرحمن بن زنجلة (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص١٤٥، وتفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي المشتهر بخطيب الري (ت:٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ٤٥/٧، والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت:٦٧١ هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م، ٣٠١/٣، والدر المصون٥٦٧/٢، وفتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، ص١٨١، وروح المعاني٢٩/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجعل بعضُ المفسرين (صُرْهُنَّ) بمعنى (أملْهُنّ)، فعلَّقَ (إليك) به وكفى، ولم يعلق على القاعدة أيضا، وكأنه إقرار ضمني بجواز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في الجار والمجرور، ومن هؤلاء البيضاوي[١] والنّسَفي[٢]، يقول البيضاوي:"(فَصُرْهُنّ إليك): فأملهن واضممهن إليك"[٣]، وهو قول أكثر أهل اللغة[٤] كما يقول الزجاج.

وجعل بعضٌ آخر من المفسرين (فَصُرْهن) بمعنى فقطعهن، وعلَّق (إليك) بـ(خُذْ) وكفى، والكلام على التقديم والتأخير، ولم يعلق على القاعدة أيضا، وكأنه إقرار ضمني أيضا بجواز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في الجار والمجرور، ومن هؤلاء الأخفش[٥] والنحاس[٦]

---

(١) انظر: تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت:٦٩١هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٥٧/١

(٢) انظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت:٧١٠هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ٢١٦/١

(٣) تفسير البيضاوي١٥٧/١

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٥/١

(٥) انظر: معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ١٩٩/١

(٦) انظر: معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٢٨٧/١، ٢٨٨

والواحدي[١]، قال الأخفش:"وقال (إِلَيْكَ)؛ لأنه يريد: خُذْ أربعةً إليكَ فَصرهُنَّ"[٢]، وقال الواحدي:"كأنه قال: خذ إليك أربعة من الطير فقطعِّهن"[٣]، ونسبه الزجاج للفراء، فقال:"أي: خُذْ إليْك، عند الفراء"[٤].

وقَطَعَ الأمرَ النحاسُ فقال:"وأولى ما قيل في معنى (فَصُرْهُنَّ)... أنها بمعنى القطع على التقديم والتأخير أي: فخذ إليك أربعةً من الطير فَصُرْهُنّ"[٥].

ووضَّحَ ابنُ هشام الآية وعلَّقَ عليها معترضا على من علَّق الجار بـ(خُذْ) أو بـ(صُرْهن)، فقال:"فإنّ المتبادر تعلق (إلى) بـ(صرهنّ)، وهذا لا يصح إذا فُسر (صرْهن) بـ(قطعهن)، وإنّما تعلقه بـ(خذْ)، وأما إن فُسر بـ(أملهنّ) فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ {العلق:٧}"[٦]، لكنّ الآلوسي أبان الأمر بوضوحٍ أكثر، فنقل اعتراض ابن هشام على تعليق الجار والمجرور (إليك) بالفعل أيا كان معناه واصفا اعتراض ابن هشام بالزعم، فقال:"وزعم ابن هشام – تبعا

(١) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق صفوت عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١٨٦/١

(٢) معاني القرآن ١٩٩/١

(٣) الوجيز ١٨٦/١

(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، بيروت، ص٦٧٩، وانظر أيضا: معاني القرآن للفراء١٧٤/١

(٥) معاني القرآن ٢٨٧/١، ٢٨٨

(٦) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ) تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، /٢١، ٢٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لغيره -: أنّه لا يصحُّ تعليق الجار بـ(صُرْهنّ) مطلقا إن لم يقدر مضاف، أي: إلى نفسك، محتجا بأنه لا يتعدى فعلٌ غيرُ علمي عمل في ضمير متصل إلى ضميره المتصل"[١]، ثم ردّ الآلوسي هذا الزعم بقوله:"ورُدَّ بأنه إنّما يُمنع إذا كان متعديا بنفسه، أمّا المتعدى بحرف فهو جائز كما صرح به علماء العربية"[٢]ولم يوضح مَنْ هم علماءُ العربية.

واضطربَ أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ {الأعراف: ٢٢}، فقال: "والأولى أن يعود الضمير في (عَلَيْهِمَا) على عورتيهما، كأنه قيل: يَخْصِفَانِ على سوآتهما من ورق الجنة"[٣]، فحاول أن يبرر أولا التركيب بتغيير مرجع الضمير لئلا يخرج عن القاعدة المقررة، فقال:"ولا يجوز أن يعود الضمير على آدم وحواء لأنه تقرّرَ في علم العربية أنّه لا يتعدى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى المضمر المتصل المنصوب لفظًا أو محلًّا في غير باب ظنّ وفقدَ وعلمَ ووجدَ، لا يجوز: زيدٌ ضربَه، ولا: ضربَه زيدٌ، ولا: زيدٌ مرَّ به ولا: مرَّ به زيدٌ، فلو جعلنا الضمير في (عَلَيْهِمَا) عائدا على آدم وحواء للزم من ذلك تعدّى (يخصفُ) إلى الضمير المنصوب محلا وقد رفع الضمير المتصل وهو الألف في (يخصفانِ)، فإنْ أخذ ذلك على حذف مضاف مراد جاز ذلك، وتقديره: يخصفانِ على بدنيهما"[٤]، ولا أرى فرقا بين تغيير مرجع الضمير وتقدير مضاف محذوف، فالتقدير: على

(١) روح المعاني٣/٢٩

(٢) رو المعاني٣/٢٩

(٣) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٤/٢٨١

(٤) البحر المحيط٤/٢٨١

سوآتهما أو على بدنيهما أو على نفسيهما، فالمعنى واحد. ووافق السمينُ أباحيان على التخريج على حذف مضاف[١].

وفي قوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ {النحل: ٥٧} جوَّز كلٌّ من الفراء[٢] – على ما فهمَ النحاةُ من كلامه- والحوفيُّ[٣] والزمخشري[٤] والعكبري[٥] وغيرهم[٦] أن يكون الكلام متصلا[٧]، وقوله

---

(١) انظر: الدر المصون٥/٢٨٣، ٢٨٤

(٢) انظر: معاني القرآن٣/١٠٥، وإعراب القرآن للنحاس٢/٣٩٨، وتفسير الرازي٢٠/٥٦، والبحر المحيط٥/٤٨٨، والدر المصون٧/٢٤٢، وروح المعاني١٤/١٦٧

(٣) انظر: البحر المحيط٥/٤٨٨

(٤) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ٣/٤٤٣

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:١٦هـ)، تحقيق سعد كريِّم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ٢/٥١٠

(٦) منهم: الطبري (انظر: تفسير الطبري١٤/٢٥٥)، والثعلبي (انظر: الكشف والبيان٦/٢٣)، والبغوي (انظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ، ٥/٢٤، والبيضاوي (انظر: تفسير البيضاوي٣/٢٣٠)، والنسفي (انظر: تفسير النسفي٢/٢١٨)، وابن جزي (انظر: التسهيل لعلوم التنزيل، للعلامة المفسر أبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي (ت:٧٤١هـ)، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١/٤٦٦، والشاطبي (انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والدكتور/ عياد بن عيد الثُبَيْتي، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ٣/٦٧٣)، وابن عجيبة (انظر: البحر المديد، لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي (ت:١٢٢٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٢ م، ٤/٤٦)، والشوكاني (انظر: فتح القدير ص٧٨٦)

(٧) الوجه الثاني لهذه الآية أن يكون قوله:(ولهم مايشتهون) جملة جديدة مستأنفة مكونة من مبتدأ وخبر على سبيل الإخبار، فكأنه بعدما حكى عنهم أنهم يجعلون لله البنات، حكى عنهم هذا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(لهم) معطوف على (لله) و(ما) منصوبة المحل معطوفة على (البنات)، أي: يجعلون لله البنات ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من الذكور، فقال الزمخشري:"ويجوز في (ما يَشْتَهُونَ) الرفع على الابتداء، والنصب على أن يكون معطوفا على (البنات)، أي: وجعلوا لأنفسِهم ما يشتهون من الذكور"(١)، وتعقبهم هنا أبو حيان بقوله:"وذهِلَ هؤلاء عن قاعدة في النحو: وهو أنّ الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدّى إلى ضميره المتصل المنصوب، فلا يجوز: زيدٌ ضربَه زيدٌ، تريد: ضربَ نفسَه إلا في باب ظنَّ وأخواتها من الأفعال القلبية، أو فقد، وعدم، فيجوز: زيدٌ ظنّه قائما وزيدٌ فقده، وزيدٌ عدمَه، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز: زيدٌ غضبَ عليه، تريد: غضبَ على نفسِه، فعلى هذا الذي تقرر لا يجوز النصب"(٢)، يعني قد تعدى هنا فعل المضمر المتصل وهو واو (يجعلون)، إلى ضميره المتصل وهو (هم) في (لهم).

واختار الرفعَ وحده كلٌّ من النحاس(٣) وأبي عمرو الداني(٤) والأشموني(٥)، يقول النحاس:"تم الكلام عند قوله: (سبحانه)، ثم قال جل

---

(١) الكشاف٣/٤٤٣

(٢) البحر المحيط٥/٤٨٨، وانظر أيضا: مشكل إعراب القرآن٢/١٦

(٣) انظر: إعراب القرآن٢/٣٩٨، و معاني القرآن٤/٧٥

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٣٥٣، ٣٥٤

(٥) انظر: منار الهدى في الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت:٩١٨هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، ص٢١٦

وعز: (ولهم ما يشتهون) أي: الشيء الذي يشتهونه، و(ما) في موضع رفع"[١]،"أي: ولهم البنون"(٢) ولم يذكر غيرَه، وقال الداني:"﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ تام، ثم قال الله عزَّ وجلّ: ﴿ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾صدقالله... و(ما) في موضع رفع، أي: ولهم البنون"[٣].

وقد ذكر القزويني[٤] وابن هشام[٥] والزركشي[٦] والشريف الجرجاني[٧] والسيوطي[٨] – عند حديثهم عن الجملة الاعتراضية- أنّ جملة الاعتراض قد تكون جملة تنزيهية، واشتشهدوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ {النحل: ٥٧}، وقد ذكروا أنّ الاعتراض يكون بين المتلازمين، فهم بذلك أجازوا[٩] العطف والاتحاد بين الفاعل والمفعول، وكلاهما ضمير متصل لواحد.

---

(١) إعراب القرآن٢/٣٩٨

(٢) معاني القرآن٤/٧٥

(٣) المكتفى ص٣٥٣، ٣٥٤

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص١٥٨

(٥) انظر: مغني اللبيب٥/٩٤

(٦) انظر: البرهان٣/٥٧

(٧) انظر: التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م، ص٣١

(٨) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ٥/١٦٨٤

(٩) لو صحّ كون جملة (ولهم ما يشتهون) جملة حالية، لم يكونوا مجوزين الاتحاد، لكن ظاهر كلامهم على العطف والله أعلم. وقد جوز كونها جملة حالية الآلوسي وابن عاشور. انظر: روح المعاني١٤/١٦٧، والتحرير والتنوير١٤/١٨٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وحاول السمينُ أن يجد مخرجا لهذا التعدي وهذه الصورة هنا في هذه الآية – وقد ذكر أنَّ أبا حيان نفسَه كان يعترض على هذه القاعدة بقوله تعالى:﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ {مريم:٢٥}،﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢} – فقال السمينُ: "وقد يُقال: وَجْهُ النظرِ الممتنعُ تعدَّي ذلك الفعلِ، أي: وقوعُه على ما جُرَّ بالحرف نحو: زيدٌ مَرَّ به، فإنَّ المرورَ واقعٌ بزيد، وأمَّا ما نحن فيه فليس الجَعْلُ واقعا بالجاعِلِين، بل بـ(ما يَشْتهون)"(١)، ثم أجاب عن آيتي مريم والقصص، فقال:"والجوابُ عنهما ما تقدَّم، وهو أنَّ الهَزَّ والضَّمَّ ليسا واقعين بالكاف"(٢)، يقول الشهاب الخفاجي:"ومحصله المنع في المتعدي بنفسه مطلقا والتفصيل في المتعدي بالحرف بين ما قُصِدَ الإيقاعُ عليه وغيرِه، فيمتنع في الأول دون الثاني لعدم إلف إيقاع المرء بنفسه"(٣)، وارتضى هذا التفصيل الشهاب الخفاجي، وقال:"وهذا تفصيلٌ حسنٌ"(٤)، فهذا وجهٌ ثان للخروج من القاعدة المقررة، بعد وجه ابن هشام الأول وهو لزوم تقدير مضاف محذوف، لكنَّ مكيا كان يعترض على هذا الوجه (الوجه الثاني) ويقول:"وهذا لا يجوزُ عند

(١) الدر المصون٧/٢٤٤، وقد أجاب بهذا الجواب أيضا الآلوسي، قال:"وأجيب بأن الممتنع إنما هو تعدي الفعل بمعنى وقوعه عليه أو على ما جر بالحرف نحو: زيدٌ مَرَّ به، فإنّ المرور واقعٌ بزيدٍ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، فإن الجعل ليس واقعا بالجاعلين بل بما يشتهون"روح المعاني١٤/١٦٧

(٢) الدر المصون٧/٢٤٤

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت:١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، ٥/٣٤١، وانظر أيضا: روح المعاني١٤/١٦٧، ١٦٨

(٤) حاشية الشهاب٥/٣٤١

البصريين، كما لا يحوز: جعلتُ لي طعاما، إنّما يجوز: جعلتُ لنفسي طعاما، فلو كان لفظُ القرآن:"ولأنفسِهم ما يَشْتَهون جاز"(١)، فإنْ كان هذا رأيا جديدا للسمين ومبررا لما وردَ على خلاف القاعدة – وهو كثيرٌ – فاجتهادٌ صائبٌ يحمد له، ولا يخالف الشواهد السابقة، بل تتخرج كلُّها عليه.

وأجاز البيضاوي هذا التعدي على وجه ثالث، فقال:"ويجوز في(ما يشتهون) الرفع بالابتداء والنصب بالعطف على (البنات)... وهو وإن أفضى إلى أن يكون ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد لكنه لا يبعد تجويزه في المعطوف"(٢)، معنى هذا"أنّ الامتناع إنّما هو إذا تعدى الفعل أولًا لا ثانيا وتبعًا، فإنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"(٣)، فالبيضاوي يتبع منطق البعد المكاني في التركيب، فيفرق بين"اتحاد ضمير الفاعل مع ضمير المفعول المذكور ابتداءً، وبين اتحاده مع ضمير المفعول المذكور معطوفا... وجعل الممتنع هو الاتحاد على الوجه الأول دون الوجه الثاني"(٤)، وهو وجه إن اعتبر هنا في هذه الآية وجُوِّزَ، فلا يُمكنُ تعميمُه على بقية الشواهد السابقة التي لا بعدَ فيها ولا تابعَ.

وذكر الشهاب الخفاجي أنَّ بعض النحاة يمنع تعدي فعل المضمر المرفوع إلى ضميره في التعدي المباشر ويجيزه في التعدي بالحرف،

---

(١) مشكل إعراب القرآن٢/١٦

(٢) تفسير البيضاوي٣/٢٣٠

(٣) روح المعاني١٤/١٦٨

(٤) حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي (ت:٩٥١هـ)، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ٥/٢٨٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول:"ومنهم من خصَّه بالمتعدي بنفسه وجوزه في المتعدي بالحرف وارتضاه الشاطبي في شرح الألفية"(١)، وارتضاه الخفاجي أيضا، بقوله:"هو قوي عندي"(٢). وهو وجهٌ رابعٌ من وجوه التخريج.

وفي قوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ {مريم: ٢٥}، منع أبو حيان تعلق الجار والمجرور (إليك) بـ(هزي)، بل جعله متعلقا بفعل محذوف على سبيل البيان، والتقدير: وهزي أعني إليك جذع النخلة، كما قالوا في قوله:﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾{الأعراف: ٢١} في أحد وجوهها، وذكر أبو حيان – رغم ذكره تخريجا آخر في آية الأعراف وهو جواز القول بحذف مضاف– أن"هذا جاء على خلاف ما تقرر في علم النحو من أن الفعل لا يتعدى إلى الضمير المتصل، وقد رفع الضمير المتصل، وليس من باب ظنّ ولا فقد ولا عدم، وهما لمدلول واحد"(٣)، وقد نظّر أبو حيان هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢}، ثمَّ قال:"وعلى تقرير تلك القاعدة ينبغي تأويل هذين، وتأويله على أن يكون قوله (إِلَيْكَ) ليس متعلقا بـ(هزي) ولا بـ(اضمم)، وإنّما ذلك على سبيل البيان والتقدير: أعني إليك، فهو متعلق بمحذوف كما قالوا في قوله: ﴿إِنِّي

(١) حاشية الشهاب٥/٣٤١، وانظر أيضا: روح المعاني١٤/١٦٨، والمقاصد الشافية٣/٦٧٤، وعلل الشاطبي للجواز بأن الضمير المنصوب المتصل غير المجرور المتصل، وبأن الممتنع عند سيبويه هو تعدي الفعل بنفسه، يقول:"إنّ الضمير المجرور ليس بمتصل بالفعل لفظا، فليس إذ ذاك بجار مجرى المنصوب المتصل، ولذلك لم يذكره سيبويه حين ذكر امتناع نحو: اضْرِبْكَ"المقاصد ٣/٦٧٤

(٢) حاشية الشهاب٥/٣٤١

(٣) البحر المحيط٦/١٧٣

لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ {الأعراف: ٢١}، وما أشبهه على بعض التأويلات"[١]، وتعلقها بفعل محذوف على سبيل البيان قد تابعه فيه ابن هشام، فقال:"وهذا كلُّه يتخرج إمّا على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في: سقيًا لك، وإمّا على حذف مضاف"[٢]، وهذا هو التخريج الخامس، ورفضَه السمينُ، واختار وجهين – الأول ذكرَه قبلُ، والثاني قاله ابن هشام – يقول السمينُ:"وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أنَّ الفعلَ الممنوعَ إلى الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعلُ واقعا بذلك الضمير، والضميرُ مَحَلٌّ له... وأمَّا الهَزُّ والضَّمُّ فليسا واقعين بالكاف فلا محذورَ، والثاني: أنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ تقديره: هُزِّي إلى جهتِكِ ونحوك، واضمُمْ إلى جهتِك ونحوك"[٣]، أو إلى نفسِك، وقد ذكر السمين قبلُ ضرورة الوقوع بالمجرور حقيقة.

وفي موضع آخر من المغني أوجب ابن هشام تقدير المضاف لا غير، فقال:"ويجب تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ ﴾ {مريم: ٢٥} ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ ﴾ {القصص:٣٢} ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ ﴾ {الأحزاب: ٣٧}"[٤]، وممن اختار هذا التخريج أيضا الشيخ الصبان والشيخ الخضري، يقولُ الصبان: "يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ ﴾ {مريم: ٢٥}... أي إلى

(١) البحر المحيط/١٧٤
(٢) مغني اللبيب٢/٣٨٨، ٣٨٩
(٣) الدر المصون٧/٥٨٧
(٤) مغني اللبيب ٦/٢٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

نفسك وقِسْ"[١]، ويقول الخضري: "فإن ورد ما يوهمه قُدّر فيه النفس"[٢]، وهو توجيه واضح ميسر، وتقدير المضاف كثير في لغة العرب.

ومنع الثعالبي تعليق (إليك) بـ(هزي) للقاعدة المقررة، واضطرَ إلى تعليقها بمحذوف حال، قال:"تقرر في علم النحو أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير متصل وقد رفع المتصل، وهما لمدلول واحد، وإذا تقرر هذا فـ(إليك) لا يتعلق بـ(هزي)، ولكن يمكن أن يكون (إليك) حالا من جذع النخلة فيتعلق بمحذوف، أي: هزي بجذع النخلة منتهيا إليك"[٣]، وهو توجيه سادسٌ بعيد لوضوح غيره ولعدم إمكانِ تطبيقِه على كلّ الشواهد.

وبالغَ أبو البركات الأنباري أشدّ المبالغة، فزعم أنَّ (إلى) اسمٌ، فقد "حكى ابن عصفور في"شرح أبيات الإيضاح"عن ابن الأنباري أنّ (إلى) تستعمل اسما، فيقال: انصرفتُ من إليك، كما يقال: غدوتُ من عليه، وخرّج عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾ {مريم: ٢٥}"[٤]، لتنضبط القاعدةُ لديه، لكنْ"كان عليه – كما يقول الآلوسي- أن يبينَ ما معناها على القول بالاسمية، ولعلها حينئذ بمعنى (عند)... لكن لا يحلو هذا المعنى في

---

(١) حاشية الصبان٢/٣٦

(٢) حاشية الخضري١/٣٠١، وانظر أيضا: شرح كتاب سيبويه ٣/١٢٩، والتذييل والتكميل٦/١١٢

(٣) تفسير الثعالبي المسمى الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت:٨٧٥هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ٤/١٤

(٤) الإتقان ص١٠٤٣، وانظر أيضا: الجنى الداني ص٢٤٤، والبرهان٤/٢٣٤، وخزانة الأدب١٠/١٤٩، وروح المعاني١٦/٨٤

الآية"[١]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن (إلى)"لا تكون اسما"[٢]، بل"لا تصحُّ اسميتُها باتفاق"[٣]، فهو مجيء غريب كما قال الزركشي[٤]، و"في غاية الشذوذ"[٥] كما يقول البغدادي. وهذا هو التوجيه السابع لهذه الشواهد، لكنه متكلَّف جدا وخارج عن إجماع النحاة في حرفية (إلى).

وغالى بعضُ النّحاة[٦] فزعم أنَّ (إلى) هنا اسم فعل أمر بمعنى (خذْ)، وهو التوجيه الثامن، وقد ردَّه الآلوسي، فقال:"لا يحلو هذا المعنى في الآية... ولا يخلو عن تكلف"[٧]، فضلا عن بعده وغرابته. ونسب ابن هشام هذا القول لابن عصفور، عند قوله تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢}، أي: خذْ جناحَك، وردَّه ابنُ هشام أيضا بأن (إلى) لا تكون بمعنى (خذ) عند البصريين[٨]، فضلا عن بعده وغرابته أيضا.

وجوَّز تعدي الفعل الرافع للضمير المتصل إلى ضميره المجرور، وهما لمدلول واحد الشاطبي[٩] والآلوسي[١٠] وابن عاشور[١١]، مستندين في ذلك

---

(١) روح المعاني١٦/٨٤
(٢) مغني اللبيب٦/٢٤
(٣) المقاصد الشافية٣/٦٧٤
(٤) انظر: البرهان٤/٢٣٤
(٥) خزانة الأدب١٠/١٤٩
(٦) انظر: روح المعاني١٦/٨٨
(٧) روح المعاني١٦/٨٤
(٨) انظر: مغني اللبيب٢/٣٩١، ٣٩٢، وخزانة الأدب١٠/١٤٩
(٩) انظر: المقاصد الشافية٣/٦٧٣، ٦٧٤
(١٠) انظر: روح المعاني١٦/٨٤
(١١) التحرير والتنوير١٦/٨٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إلى كثرة الشواهد والأمثلة الواردة بحرف الجر، يقول ابن عاشور:"وضمّن (وَهُزي) معنى قَرّبي أو أدني، فعُدي بـ (إلى)، أي: حرّكي جذع النخلة وقرّبيه يَدْنُ إليك ويَلِنْ بعد اليبس ويُسقط عليك رطبا، والمعنى: أدني إلى نفسك جِذع النخلة، فكان فاعل الفعل ومتعلقه متحدا، وكلاهما ضميرُ معادٍ واحد، ولا ضير في ذلك لصحة المعنى وورود أمثاله في الاستعمال نحو: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢}، فالضامّ والمضموم إليه واحد، وإنما منَع النحاة أن يكون الفاعل والمفعول ضميري معاد واحد إلاّ في أفعال القلوب، وفي فعلي عَدِم وفَقَد، لعدم سماع ذلك، لا لفساد المعنى، فلا يقاس على ذلك منعُ غيره"(١).

وفي قوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمۡ يُغۡنِيَا عَنۡهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ {التحريم: ١٠}، قرأ الجمهور (يُغْنِيَا) بالياء التحتية والألفُ ضميرُ نوحٍ ولوطٍ، وقرأ مبشر بن عبيد: (تُغْنِيَا) بالتاء الفوقية، والألفُ ضميرُ المرأتين(٢).

فعلى قراءة التاء قد تعدِّي فعل المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصل في غيرِ المواضعِ المستثناةِ، لكنَّ أبا حيان والسمين قد اضطربا هنا بأن خالفا ما كانوا يوجهون به هذه الشواهد من قبل، فأبو حيان الذي اختار قبل ذلك توجيه الجار والمجرور على التبيين والتعلق بفعل محذوف، جاء هنا

(١) التحرير والتنوير١٦/٨٨

(٢) انظر: المحرر الوجيز٥/٣٠٩، والبحر المحيط٨/٢٨٩، والدر المصون١٠/٣٧٤، وروح المعاني٢٨/١٦٣

ووجه الآية على حذف مضاف، ثم جوَّزَ وجها جديدا، وهو أنْ يكونَ حرف الجر (عن) في (عنهما) اسما، فقال: "وقرأ مبشر بن عبيد: (تغنيا) بالتاء، والألف ضمير المرأتين، ومعنى (عَنْهُمَا): عن أنفسهما، ولا بد من هذا المضاف، إلا أن يجعل (عن) اسما، كهي في: (دعْ عنكَ)[١]؛ لأنها إن كانت حرفا، كان في ذلك تعدية الفعل الرافع للضمير المتصل إلى ضمير المجرور، وهو يجري مجرى المنصوب المتصل، وذلك لا يجوز"[٢]، ثم وجه السمين القراءة على الوجه الثاني عند أبي حيان أيضا، ولم يجوِّزْ غيرَه.

لكن إن جاز تخريج بعض هذه التراكيب على جعل حرف الجر اسما تفاديا للاصطدام بالقاعدة المقررة في تعدي الفعل في بعض الشواهد فإنه لا يجوز هنا جعل حرف الجر (عن) اسما لأن النحاة لما أجازوا مجيء (عن) اسما، جعلوها بمعنى (جانب) أو (جهة)، وهو ما لا يجوز تقديره هنا، يقول ابن هشام: "ومما يدلُّ على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصحُّ حلول (الجانب) محلها"[٣]، بل وصف ابن هشام قولَ مَن جعل (عن) في (دَعْ عنك) بالوهم؛ لأن تقدير (الجانب) فيه لا يتأتى(٤)، وكذلك الآية، فبَانَ فساد هذا التوجيه، وهو التوجيه التاسع، أضف إلى ذلك أنه لا يصلح توجيهُ كلِّ الشواهد عليه.

وفي قول بشر بن منقذ المعروف بالأعور الشنِّيِّ: {المتقارب}

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

---

(١) يقصد بيت امرئ القيس:

دَعْ عنك نَهْبًا صِيْحَ في حَجَراتِه ... ولكنْ حَديثًا ما حديثُ الرواحلِ

(٢) البحر المحيط٨/٢٨٩

(٣) مغني اللبيب٢/٤٠٩

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦/٢٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لم يقل: هوِّن على نفسِك، وقول امرئ القيس: {الطويل}

دَعْ عنك نَهْبًا صِيْحَ في حُجُراتِه ولكنْ حَديثًا ما حديثُ الرواحلِ(١)

لم يقل: دعْ عن نفسِك.

تمسك بعض النحاة بالقاعدة المقررة، فرفض الخروج عنها بكل وجه، وراح يؤوِّل النص تأويلات تخضعه للقاعدة، يقول"ابن عصفور إنّ (عن) تكون اسما، في نحو قول الشاعر:

دَعْ عنك نَهْبًا صِيْحَ في حَجَراتِه ولكنْ حَديثًا ما حديثُ الرواحلِ

لأن جعلها حرفا، في ذلك، يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل؛ وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب، وما حمل عليها"(٢)، وكذلك جعلها في قول الآخر:

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها(٣)

(١) النهب: الإبل المنهوبة، والحجرات: الجوانب، والرواحل: جمع راحلة وهي الناقة.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢٤٤

(٣) انظر: مغني اللبيب٦/٢٣، وقد جوز النحاة مجيء (عن) (على) اسمين بشرط دخول حرف الجر (من) عليهما، كما في قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

وقول الآخر:

ولَقَدْ أَراني لِلرِّماحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَميني تارَةً وشِمالي

وقالوا: إن (على) ينئذ بمعنى فوق) و(عن) بمعنى جانب)

وهذان البيتان ليسا من مواضع مجيء (عن) و(على) اسمين، وإنما ذكره دفعا للمحذور، فلذلك تعقبه ابن هشام بقوله: "قولُ ابن عصفور إن (عن) و(على) في ذلك اسمان... دفعا للمحذور المذكور وهْمٌ؛ لأن معنى (على) الاسمية (فوق) ومعنى (عن) الاسمية (جانب) ولا يتأتيان هنا"(١)، وتمسّك الأخفش أيضا بالقاعدة حتى دُفع دفعا لزيادة موضع ثان على موضع مجيء (على) اسما عند الجمهور، فقد ذكر الجمهور أنّ حرف الجر (على) يأتي اسما إذا دخل عليه حرف الجر (مِن)، كقولهم: غدتْ مِن عليه، ونهضَ مِن عليه، والحرف حينئذ بمعنى (فوق)، أي: من فوقه، يقول ابن هشام: "وزاد الأخفش موضعا آخر، وهو أن يكون مجرورُها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ {الأحزاب: ٣٧}، وقول الشاعر:

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها"(٢)

قال: "لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال: ضربتُني ولا فرحتُ بي"(٣)، وقد تعقبه ابن هشام أيضا بقوله: "فيه نظر؛ لأنها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول (فوق) محلَّها، ولأنها لو لزمت اسميتها لِمَا ذُكر لزم الحكم باسمية

(١) مغني اللبيب٦/٢٣

(٢) مغني اللبيب٢/٣٨٧، وانظر أيضا: همع الهوامع٤/١٨٨، وخزانة الأدب١٠/١٤٨

(٣) مغني اللبيب٢/٣٨٧، ٣٨٨، ويبدو أن أبا حيان وافق هذا الرأي، وهو القول باسمية (عن) و(على)، لتقرير القاعدة، فقد قال:"وهذا ليس ببعيد؛ لأن (عن) و(على) قد ثبت كونهما اسمين "البحر المحيط٦/١٧٤، وقد وجّه أبو حيان نفسُه هذا التوجيه في قوله: (فلم يغنيا عنهما من الله شيئا) كما سبق.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(إلى) في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ {البقرة: ٢٦٠}﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ {القصص:٣٢} ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾ {مريم: ٢٥}"[١]، أي: ليس هذا دليلا على اسميتها، لوروده مع (إلى) أيضا، و"(إلى) حرف بلا خلاف"[٢]، فـ"لا يمكن أن يدعيَ أنّ (إلى) تكون اسما لإجماع النحاة على حرفيتها"[٣]. وهذا هو الوجه العاشر وقد بانَ تكلُّفُهُ.

(١) مغني اللبيب٢/٣٨٨، وانظر أيضا: همع الهوامع٤/١٨٨، ١٨٩
(٢) البحر المحيط٦/١٧٣
(٣) البحر المحيط٦/١٧٤

## المحور الرابع

## رأي وتعقيب وخاتمة

نعم، قد تقرر في العربية عدمُ تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره إلا في أفعال الظن القلبية؛ فلا يمكن أن يتحد الفاعل والمفعول في المعنى إلا في هذه الأفعال، وإنما استساغوا الاتحاد فيها لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفا عندهم، فصار ذكره كاللغو، وليس الأمرُ كذلك في باقي أفعال اللغة، فاستغنى العرب عن: ضربْتُني بـ: ضربْتُ نفسي، لأن النفس كغيره، والإنسان قد يخاطب نفسَه كما يخاطب الأجنبي.

نعم، لم يرد عن العرب قولُهم: ضربْتُني ولا شتمْتُني، بتعدي فعل المضمر المرفوع بنفسه إلى ضميره، وهما بمعنى واحد، إلا في ما استثناه النحاة.

نعم، لم يرد عن العرب قولُهم: مرَّ زيدٌ به، أي بنفسِه أو بزيدٍ، بتعدي فعل المضمر المرفوع بالحرف إلى ضميره، وهما بمعنى واحد، لا في أفعال الظن ولا في غيرها.

نعم، لم يرد عن العرب أيضا قولُهم: زيدا ضرَبَ، أي: ضرب هو زيدا، وهو يعني أنه ضربَ نفسَه؛ لأنه لا يجوز تَعَدَّي فِعْلِ المضمر المتصل إلى ظاهره أيضا في بابٍ من الأبواب[1] كافةً.

نعم، يجبُ التفريق بين فعل المضمر المرفوع المتعدي بنفسه وبين فعل المضمر المرفوع المتعدي بالحرف، فمن النحاة من فرّق، يقول

(١) انظر: الدر المصون٧/٢٤٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الآلوسي:"ومحصله كما قال الخفاجي المنع في المتعدي بنفسه مطلقا"[١]، ومنهم من جوزه في المتعدي بالحرف مطلقا[٢]، ومنهم من فصّل في المتعدي بالحرف.

نعم، قد ورد عن العرب تراكيب تعدى فيه فعل المضمر بالحرف إلى ضميره، والفعل ليس واقعًا على الضمير ذاته، وإنما كان واقعًا على غيره كقولك: جعلتُ لي طعاما، وقوله: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ {النحل: ٥٧} فليس الجعل واقعا بالجاعلين إنما على الطعام و(ما يشتهون) كما يقول السمين، فلذلك جوَّزَ هذه الصورة.

نعم، يجب التفريق بين فعل المضمر المتعدي إلى ضميره بالحرف والفعل واقع على ما جُرَّ بالحرف، وبين ما لم يكن الفعل فيه واقعا على ما جر بالحرف، كما فرق السمين، فلم يجز التعدي في الأول وأجازه في الثاني، يقول:""وقد يُقال: وَجْهُ النظرِ الممتنعُ تعدَّي ذلك الفعلِ، أي: وقوعُه على ما جُرَّ بالحرف نحو: زيدٌ مَرَّ به، فإنَّ المرورَ واقعٌ بزيد، وأمَّا ما نحن فيه فليس الجَعْلُ واقعا بالجاعِلِين، بل بـ(ما يَشْتهون)"[٣] وقد أجاب عن آيتي مريم والقصص، فقال:"والجوابُ عنهما ما تقدَّم، وهو أنَّ الهَزَّ والضَّمَّ ليسا

(١) روح المعاني١٤/١٦٧، ١٦٨

(٢) انظر: روح المعاني٣/٢٩، ١٤/١٦٨،

(٣) الدر المصون٧/٢٤٤، وقد أجاب بهذا الجواب أيضا الآلوسي، قال:"وأجيب بأن الممتنع إنما هو تعدي الفعل بمعنى وقوعه عليه أو على ما جر بالحرف نحو: زيدٌ مَرَّ به، فإنّ المرور واقعٌ بزيدٍ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، فإن الجعل ليس واقعا بالجاعلين بل بما يشتهون"روح المعاني١٤/١٦٧

واقعين بالكاف"[١]، فيجوز عنده الاتحاد فيه. وفي روح المعاني:"التفصيل في المتعدي بالحرف بين ما قُصِدَ الإيقاعُ عليه وغيرِه، فيمتنع في الأول دون الثاني لعدم إلف إيقاع المرء بنفسه"[٢]، وهو رأي وجيه سهل.

لقد اختلف النحاة في تأويل ما ورد من شواهد تخرجُ عن القاعدة التي قرروها، فاضطربَ بعضٌ كابن هشام وأبي حيان، وتشدد بعضٌ آخر فلوى أعناق النصوص وأتى بتوجيهات بعيدة كالأخفش وابنِ الأنباري.

وقد انحصرت توجيهات النحاة للشواهد التي يمكن أن ترد القاعدة فيما يأتي:

١- تقدير مضاف وممن قال به ابن هشام والصّبان.
٢- تعلق الجار والمجرور بمحذوف على التبيين كقولهم: سقيا لك، وممن قال به ابن هشام وأبو حيان.
٣- الجواز في المتعدي بالحرف مطلقا، واختصاص القاعدة بالمتعدي بنفسه، وممن قال به الشاطبي والشهاب الخفاجي، وقد ذكره الآلوسي، ونسبه لعلماء العربية[٣].
٤- الجواز في المتعدي بالحرف ولم يكن الفعل واقعا على المجرور، وممن قال به السمين والشهاب الخفاجي.
٥- الجواز في التابع لأن الامتناع إنما هو إذا تعدى الفعل أولا لا ثانيا وتبعا فإنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وممن قال به البيضاوي.

---

(١) الدر المصون٧/٢٤٤
(٢) روح المعاني١٤/١٦٧، ١٦٨
(٣) انظر: روح المعاني٣/٢٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦- جعل الجار اسما لا حرفا، وممن قال به الأخفش وابن عصفور، فإذا كان الجار (إلى) فهو بمعنى (عند)، وإذا كان (عن) فهو بمعنى (جانب)، وإذا كان (على) فهو بمعنى (فوق).

٧- جعل الجار والمجرور (إليك) اسم فعل بمعنى (خذْ)، وممن قال به ابن الأنباري.

٨- تعلُّق الجار والمجرور بمحذوف حال، وهو يتخرج على بعض الشواهد دون بعض، وممن قال به الثعالبي.

ولا يخفى على أحد أنّ النحاة عندما قرروا هذه القاعدة لم يقرروها لأمر دلالي، وإنما قرروها لأمر لفظي شكلي فقط، استغنت العرب عن ضربْتُني بـ: ضربتُ نفسي، تحسينا للفظ[١]، يقول البغدادي في تعليله للفرق بين أفعال الظن وغيره: "وإنما تجنبوا تعدي الفعل إلى ضمير فاعله كراهة أن يكون الفاعل مفعولا في اللفظ فاستعملوا في موضع الضمير النفس نزلوها منزلة الأجنبي، واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظن"[٢]، ويقول الشيخ الخضري: "لا يقال: ضربتُني اتفاقا؛ لئلا يكون الفاعل مفعولا، بل ضربتُ نفسي، وظلمتُ نفسي ليتغاير اللفظان"[٣]، فالمشكلة مشكلة لفظ لا معنى، أي: إنهم كرهوا صورة اللفظ هذه فلم يتكلموا بها تحسينا للفظ، ولذلك

(١) مما يؤكد أن منع النحاة هذا التركيب لأمر لفظي لا دلالي وأن العرب لم تتداوله في كلامها قول السيرافي: "ولما كان الفعل الذي يعتمد به غيرَه في مقاصد الناس وعاداتهم قد يعْرِض فيه أن يعتمدَ الفاعلُ نفسَه على سبيل ما كان يعتمد غيرَه، أتوا بلفظ النفس، وأضافوه إليه، وقالوا: ضربْتَ نفسَكَ، وضربَ زيدٌ نفسَه، وشبهوه من جهة اللفظ لا المعنى بـ ضربَ زيدٌ غلامَه، لأنّ المضافَ في الأصل ليس بالمضاف إليه، فجعلوا نفسه في حكم اللفظ كأنها غيرُه "شرح كتاب سيبويه٣/١٣٠

(٢) خزانة الأدب٥/٢٨١

(٣) حاشية الخضري١/٣٠١

أجاز التعدي بالحرف ابن عاشور متعللا بهذه العلة، فقال:"وإنما منَع النحاة أن يكون الفاعل والمفعول ضميري معاد واحد إلاّ في أفعال القلوب، وفي فعلي عَدِم وفَقَد، لعدم سماع ذلك، لا لفساد المعنى، فلا يقاس على ذلك منعُ غيره"(١)، فالمعنى في التركيبين واحد، وإنما الذي تغير اللفظ.

والذي يذهب إليه البحث ويرتضيه رأيا بعيدا عن التكلف والتعسف والتشدد وليّ أعناق النصوص، إجازة تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور، وهما لمدلول واحد؛ وذلك لكثرة وروده شعرا ونثرا، ومن شواهد ذلك أيضا:

- قوله تعالى:﴿ ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِ ﴾ {القصص: ٣٢}، فلم يقلْ: اضممْ إلى نفسِك.

- وقولـــه: ﴿ وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ ﴾ {الأحزاب: ٣٧}، فلم يقلْ: أمسكْ على نفسِك. وقول أبي نواس:{البسيط}

دَعْ عَنْك لَوْمِي فإنَّ اللومَ إغراءُ ودَاوِنِي بالتي كانتْ هِيَ الدَّاءُ

فلم يقلْ: دعْ عن نفسِك.

- وحديث النبي ﷺ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الباهلي عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ:"أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ وَلْيَسَعْكَ بَيْتُكَ وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ"(٢)، فلم يقل: أمسكْ على نفسِكَ لسانَك، وغير هذه الأمثلة كثير(٣).

---

(١) التحرير والتنوير١٦/٨٨

(٢) سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م، ١/٦٠٥، كتاب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، حديث رقم (٢٤٠٦) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: المقاصد الشافية٣/٦٧٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد جوزه بعض النحاة كما سبق كالزمخشري والحوفي والعكبري، والآلوسي وابن عاشور، يقول الآلوسي:"إنّ في القلب من عدم صحة نحو هذا التركيب للقاعدة المذكورة شيئا؛ لكثرة مجيء ذلك في كلامهم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ {الأحزاب: ٣٧} والبيت المار آنفا[١]، وقول الشاعر:

دَعْ عنك نَهْبًا صِيْحَ في حُجُراتِه ولكنْ حَديثًا ما حديثُ الرواحلِ

وقولهم: اذهبْ إليكَ وسرْ عنكَ، إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتتبع وتأويل جميع ما جاء لا يخلو عن تكلف، فتأمل وأنصف"[٢]، ويقول ابن عاشور:"ولا ضيرَ في ذلك لصحة المعنى وورود أمثاله...، وإنّما منَع النّحاةُ أن يكون الفاعل والمفعول ضميري معاد واحد إلاّ في أفعال القلوب، وفي فعلي عَدِم وفَقَد لعدم سماع ذلك، لا لفساد المعنى، فلا يُقَاسُ على ذلك منعُ غيرِه"[٣].

يمكن أن تكون القاعدة على النحو الآتي:"لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل تعديا مباشرة من غير واسطة"، أو"لا يتعدى فعل المضمر المتصل بنفسه إلى ضميره المتصل"، لتختص القاعدة بالمتعدي بنفسه، دون المتعدي بالحرف.

---

(١) يقصد قول الشاعر:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

(٢) روح المعاني١٦/٨٤

(٣) التحرير والتنوير١٦/٨٨

## المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، بيروت
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م
- الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م
- البحر المديد، لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي (ت:١٢٢٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٢ م
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق سعد كريِّم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، والجزء السادس نشر دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م
- التسهيل لعلوم التنزيل، للعلامة المفسر أبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي (ت:٧٤١هـ)، تحقيق محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م
- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م
- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت:٦٩١هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- تفسير الثعالبي المسمى الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت:٨٧٥هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م
- تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي المشتهر بخطيب الري (ت:٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت:٧١٠هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت:٦٧١ هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت:١٢٨٨هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت:١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي (ت:٩٥١هـ)، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م
- حجة القراءات، لأبي زرعة محمد بن عبد الرحمن بن زنجلة (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م
- ديوان الأعور الشِّنِّيِّ (بشر بن منقذ)، تحقيق السيد ضياء الدين الحيدري، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م
- ديوان النمر بن تولب، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د ـ ت
- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ ـ١٩٣١م
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م
- شرح الأشموني، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت:٩١٨هـ)، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (مطبوع مع حاشية الصبان على الأشموني)

- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م
- شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م
- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت:١٧٠هـ)، تقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٨م
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)، تحقيق أبو محمد بن عاشور، دار إحيار التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت:٤٤٩هـ)، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، د ـ ت
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثني التيمي (ت:٢١٠هـ)، تحقيق ممد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة
- المحرر الوجيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧)، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

- مغني اللبيب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري (ت:٧٦١هـ) تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت
- المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيميين، والدكتور/ عياد بن عيد الثُبَيْتي، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م
- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعبيد الداني (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق الدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م
- منار الهدى في الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت:٩١٨هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م
- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق صفوت عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

# فهرس الموضوعات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | ملخص | ٥١٠٥ |
| ٢. | Abstract | ٥١٠٦ |
| ٣. | المقدمة | ٥١٠٧ |
| ٤. | المحور الأول: اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى في لغة العرب | ٥١١٢ |
| ٥. | المحور الثاني: مذاهب النحاة | ٥١٢١ |
| ٦. | المحور الثالث: أمثلة وشواهد خالفت القاعدة | ٥١٢٣ |
| ٧. | المحور الرابع: رأي وتعقيب وخاتمة | ٥١٤٣ |
| ٨. | المصادر والمراجع | ٥١٤٩ |
| ٩. | فهرس الموضوعات | ٥١٥٦ |